

الدستوري، الأول يحمل رقم 816 بشأن الطلب الذي قدم للمجلس الدستوري بقصد التصريح بشغور المقعد الذي كان يشغله المرحوم السيد محمد خير، المنتخب سابقاً في نطاق الهيئة الناخبة المكونة من ممثلي غرف الفلاحة بجهة تادلة-أزىلال، وقد صرح المجلس الدستوري بشغور المقعد الذي كان يشغله المرحوم السيد محمد خير بمجلس المستشارين.

القرار الثاني يحمل رقم 817 بشأن مطابقة القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب للدستور، وقد صرح المجلس الدستوري أن القانون التنظيمي المذكور مطابق للدستور باستثناء بعض المقتضيات التي يمكن فصلها عن مجموع النص.

القرار الثالث يحمل رقم 818 بشأن مطابقة القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية للدستور، وقد صرح المجلس الدستوري أن القانون التنظيمي مطابق للدستور باستثناء الفقرة الرابعة من الفصل 31، وهي فقرة يمكن فصلها عن مجموع النص.

بالنسبة للأسئلة الشفهية والكتابية التي توصل بها مجلس المستشارين إلى غاية يوم الثلاثاء 25 أكتوبر:

- عدد الأسئلة الشفهية: 18 سؤالاً؛

- عدد الأسئلة الكتابية: 4 أسئلة؛

- عدد الأجوبة الكتابية: 4 أجوبة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

طبقاً لمقتضيات المادة 128 من النظام الداخلي، توصلت الرئاسة بستة طلبات إحاطة. الإحاطة الأولى، الكلمة لفريق التحالف الاشتراكي، الكلمة لفريق التحالف الاشتراكي، إذن الكلمة لفريق التجمع الدستوري الموحد.

المستشار السيد الحو المبروح:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

موضوع إحاطتنا يتعلق بالدخول المدرسي والجامعي برسم الموسم الحالي 2010-2011-2012، حيث أنه ورغم الجهود التي تبذلها الوزارة الوصية من أجل معالجة مشاكل القطاع، فإن المسؤولين عن الأكاديمية الجهوية لجهة مكناس-تافيلالت لا يجتزمون مقرر كتابة الدولة في التعليم المدرسي، وعلى الخصوص ما يتعلق بإقليمي الراشيدية وخنيفرة، حيث يتعامل المسؤولون عن الأكاديمية بأسلوب انتقائي وإقصائي مع هذين الإقليمين، فالنيابات الإقليمية بوزارة التربية الوطنية لم تتوصل بلوائح تعيينات الحريجين والدكاترة حتى أواخر شهر شتنبر 2011، أضف إلى ذلك عدم احترام المواعيد المسطرة للحركة الانتقالية الجهوية والمحلية، وما يسببه ذلك من ارتباك

محضر الجلسة رقم 779

التاريخ: الثلاثاء 27 ذي القعدة 1432 (25 أكتوبر 2011)

الرئاسة: المستشار السيد لحسن بيجديكن، الخليفة الثالث لرئيس المجلس.

التوقيت: ساعة ونصف، ابتداء من الساعة الثانية والدقيقة الخامسة والثلاثين بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد لحسن بيجديكن، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارون المحترمون،

عملاً بأحكام الفصل 100 من الدستور ووفقاً لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليهما.

قبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات، الكلمة للسيد الأمين.

المستشار السيد حميد كوسكوس، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

أود في البداية أن أخبر المجلس الموقر أننا سنكون مباشرة بعد جلسة الأسئلة الشفهية على موعد مع جلسة عمومية أخرى، تخصص للدراسة والتصويت على مشاريع القوانين التالية:

1- مشروع قانون رقم 08.08 يتم بموجبه القانون رقم 33.01 القاضي بإحداث المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن؛

2- مشروع قانون تنظيمي رقم 59.11 يتعلق بانتخاب أعضاء مجالس الجماعات الترابية؛

3- مشروع قانون تنظيمي رقم 28.11 يتعلق بمجلس المستشارين؛

4- مشروع قانون رقم 57.11 يتعلق باللوائح الانتخابية العامة وعمليات الاستفتاء واستعمال وسائل الاتصال السمي البصري العمومية خلال الحملات الانتخابية والاستفتاءية؛

5- مشروع قانون رقم 26.10 يتعلق بالتعويض عن حوادث الشغل.

كما توصلت رئاسة مجلس المستشارين بثلاثة قرارات للمجلس

ومختلف المؤسسات المعنية بالأمر الإسراع بـ:

أولا، الإسراع بالزيادة في معاشات قدماء العسكريين وقدماء المحاربين ليصبح الحد الأدنى الذي يجب صرفه لهؤلاء لا يقل عن 1000 درهم شهريا؛

ثانيا، إصلاح الخلل الإداري الذي طال العسكريين المحالين على الزمانة دون الاستفادة من معاش التقاعد؛

ثالثا، التعجيل بتسوية ملفات الإعانة الخاصة والمنحة التكميلية والمساعدة الطبية التي يضمها القانون؛

رابعا، تمكين قدماء العسكريين وقدماء المحاربين من الاستفادة من البرامج السكنية لفائدة الموظفين المدنيين والعسكريين العاملين بإدارة الدفاع الوطني، والتي تسهر على إنجازها وكالة السكن والتجهيزات العسكرية.

إنها جزء يسير من مجموعة من المطالب العادلة والمشروعة لهذه الفئة من المواطنين، الذين يخوضون اليوم وقفات ومسيرات احتجاجية.

فهل يعقل أن تقدم حكومتنا الموقرة خلال الأسبوع المنصرم على دعم الشمندر والقصب السكري بمبلغ 80 درهم للطن على مرحلتين لفئة من الفلاحين المستفيدين أصلا من الإعفاءات الجبائية والتجهيزات الهيدرو-فلاحية وغيرها من الامتيازات، وذلك لتشجيع هؤلاء الفلاحين الكبار على زراعة الشمندر وقصب السكر حتى لا يتم اللجوء إلى استيراد هذه المادة من السوق العالمية، دون الاكتراث بما سيشكله هذا القرار من انعكاسات سلبية على مخصصات صندوق المقاصة في المستقبل القريب وإثقال كاهله بمبالغ مالية إضافية؟

هذا الصندوق الذي يشكو من اختلالات جوهرية وتوزيع غير عادل، ينطبق عليه المثل الشعبي القائل: "زيد الشحمة في ظهر العلو". فعوض أن تلتفت الحكومة إلى القضايا الاجتماعية الأكثر ملحاوية وذات الأولوية والتي تشكل قنابل اجتماعية موقوتة، كمشكل التقاعد والاستجابة للمطالب المشروعة، ها هي حكومتنا ترضي بعض اللوبيات وتراجع، تحت نفوذها، عن الإجراء الذي تضمنه مشروع قانون المالية 2012 كما هو الشأن بالنسبة لصندوق التضامن.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نرحب للحظة بمجلس المستشارين بأعضاء الوفد الكويتي عن وزارة الدولة لشؤون مجلس الأمة بدولة الكويت، والذين هم الآن في ضيافة الوزارة المكلفة بشؤون... شكرا.

الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة.

وتعثر للموسم الدراسي والآثار الناجمة عنه.

وندرج كمثال لهذا التعثر كلية العلوم والتقنيات بإقليم الراشيدية، التي ورغم توفرها على الإمكانيات المادية والبشرية التي تمكنها من استقبال عدد مهم من الطلبة الجدد، فإن عدم وجود شعب علمية وتقنية يفرض على أبنائها الانتقال إلى مدن أخرى كفاس ومكناس، والتي تبعد بمئات الكيلومترات عن الإقليم، وما يتطلبه ذلك من تكاليف ومصاريف، تكون غالبا فوق الطاقة المادية لأبناء المنطقة.

أما بالنسبة للمنح بمستوى التعليم الإعدادي والثانوي، فإن فقط ثلث أبناء المنطقة يستفيدون من المنح المخصصة، وهذا يساهم بشكل كبير في مسألة الهدر المدرسي وخصوصا في صفوف الفتيات.

أما على مستوى التعليم العالي، فإن إقليم الراشيدية لم يتوصل إلا بـ 1866 منحة من أصل 3400 منحة التي كان يستفيد منها سابقا، وبالتالي هناك 1500 طالب بدون منحة، أي أن هناك 1500 طالب معرضة للهدر والانتقطاع، هذا مع العلم أن جل ساكنة الإقليم ذات موارد مادية محدودة.

ونذكر كذلك الخصاص المهول في أساتذة المواد الأساسية، كالرياضيات واللغة الفرنسية والإنجليزية، أضف إلى ذلك شعبة (BTS énergétique) التي لم تعرف الدخول المدرسي إلى حد الآن بسبب عدم وجود أساتذة مختصين في هذه الشعبة.

هناك أيضا التعثر في الدعم الاجتماعي عن طريق الأكاديمية (كبرنامج "تيسير" على سبيل المثال)، زد على ذلك التأخر الحاصل في إنجاز البنائات التعليمية المبرجة، مما جعل العديد من المؤسسات تعرف تعثرا في هذا الدخول المدرسي الجديد، وندرج إعدادية ابن سينا بالراشيدية على سبيل المثال.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للفريق الفيدرالي.

المستشار السيد محمد دعيدة:

شكرا السيد الرئيس.

في إطار الفصل 128 من النظام الداخلي للمجلس، أحيط مجلسنا الموقر ومن خلاله الرأي العام بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والحقوقية لقدماء العسكريين وقدماء المحاربين، وما يتقاضونه من معاشات هزيلة، وما يتعرضون إليه من تهميش من طرف المسؤولين بمؤسسة الحسن الثاني للأعمال الاجتماعية لقدماء العسكريين وقدماء المحاربين وذوي الحقوق من جراء عدم تطبيق مقتضيات الظهير الشريف 1.99.192 الصادر بتاريخ 25 غشت 1999 بتنفيذ القانون رقم 34.97 المتعلق بقدماء العسكريين وقدماء المحاربين.

إن الحاجة الاجتماعية غير قابلة للانتظار، لذلك على حكومتنا الموقرة

المستشار السيد عبد الحكيم بنشاش:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

تذكرون أننا في فريق الأصالة والمعاصرة سبق لنا منذ حوالي 5 أو 6 أشهر أن عبرنا عن الدوخة التي نشعر بها إزاء تراكم وتفاقم المشاكل التي تبدي الحكومة، يوما بعد يوم، عجزها المزمع في التصدي لها في الوقت المناسب.

ونحن نود من جديد أن نعود اليوم لكي نعرب لكم عن حجم هذه الدوخة وما يرافقها من خيبة الأمل التي تستبد بنا جميعا من جراء ما آل إليه وضع الحكومة، ومن جراء كذلك هذا العطب المزمع في مفهوم الالتزام عند الحكومة، وأود أن أستوقفكم عند ثلاثة مؤشرات:

أولها، تطرقنا إليه في إحاطة الأسبوع المنصرم، لما أشرنا إلى الغياب غير المفهوم وغير المقبول ل 16 وزيرا، اليوم جانا الجواب من عند الحكومة، وأضافوا إلى لائحة 16 وزير 18 وزير غائبين بدون عذر.

احنا عارفين ما هي الحالات التي تستوجب غياب السادة الوزراء، ما هاش برفقة جلالة الملك، ما هاش في محمة خارج أرض الوطن، لانعرف لماذا يتغيب 18 وزير عن هذه الجلسة. وهو ما يؤكد مرة أخرى وجود خلل، أو يؤكد مرة أخرى زيف شعار التعاون المثمر بين الجهاز التنفيذي والجهاز التشريعي الذي بشرت به الحكومة منذ التصريح الذي تقدم به وزيرها الأول.

ثاني المؤشرات التي تؤكد حجم العجز اللي وصلت له الحكومة، يتعلق بهذه المظاهرات التي تقع أمام البرلمان لمتقاعدي القوات المسلحة الملكية والقوات المساعدة، وقد بحت حناجرهم وهم يطلبون من الحكومة أن تضمن لهم حدا أدنى من العيش الكريم، وهم الذين دافعوا باستماتة وببكران الذات عن حوزة الوطن وعن المقدسات، وها نحن نرى مرة أخرى والمرة الألف كيف أن الحكومة تدير ظهرها لأولئك الذين ضحوا بحياتهم وضحوا بكل ما في هذه الدنيا من متاع في سبيل ضمان استقرار ووحدة وأمن البلاد.

ثالث المؤشرات التي تبين اختلال مفهوم التزام الحكومة، ويتعلق بالالتزامات التي سبق لوزير التجهيز والنقل أن قطعها أمام هذا المجلس وهي موثقة. عدد من الالتزامات التزم السيد وزير التجهيز والنقل بأن تفي بها الحكومة قبل دخول مدونة السير حيز التنفيذ. مرت قرابة سنة عن دخول مدونة السير حيز التنفيذ ولا زلنا نعاين انتشار الرشوة، لازلنا نعاين الحكومة، بدل السيد الوزير من أن ينكب على الوفاء بتعهداته وبالالتزامات، أصبحنا لا نعثر له على أي أثر، ربما في حملة انتخابية سابقة لأوانها.

ونود من جديد أن ندق ناقوس الخطر لأن مستعملي الطرق والمواطنين والمهنيين بشكل عام ضاق صدرهم من عدم وفاء الحكومة بالتزاماتها. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للفريق الاشتراكي.

المستشارة السيدة زبيدة بوعياد:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السادة الوزراء،

أختي، إخواني المستشارين،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين من أجل إحاطة مجلسنا الموقر علما بما أصبحت تتبوؤه بلادنا من محام ومواقع دبلوماسية ورسمية على الصعيد الدولي، وبما تلقيه علينا جميعا من مسؤوليات جسيمة تفرض استعدادنا لما سنتطلبه من تعبئة وجهد لإنجاح هذه المهام ولبصمها بطابعنا المغربي.

فلا يخفى عليكم، إخواني، أخواتي المستشارين، أن انتخاب المغرب لرئاسة الاتحاد البرلماني الدولي في شخص أخونا عبد الواحد الراضي، رئيس مجلس النواب، وتحمل بلادنا لمسؤولية العضوية غير الدائمة بمجلس الأمن الدولي في نفس الأسبوع، تعد بمثابة إنجازات دبلوماسية كبيرة.

وفي الوقت الذي نهئى أنفسنا كغاربة بهذه الإنجازات والمسؤوليات، فإننا في مقابل ذلك مطالبون أكثر من أي وقت مضى بالتعبئة الوطنية والمؤسسية من أجل تدبير هذه المواقع والمسؤوليات بالشكل الذي يشرف بلادنا ويعزز تقدمها ومكانتها الدولية.

وعليه، فإنني باسم الفريق الاشتراكي، أتوجه إلى الحكومة أولا، وإلى الهيئات السياسية ثانيا، وإلى مختلف المؤسسات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني، من أجل أخذ هذا الوضع الجديد للمغرب بعين الاعتبار في كل برامجها وتقاريرها وخطط عملها ومجالات تحركها، وطنيا ودوليا.

إن بلادنا اليوم تحت الأضواء، ولم يعد مسموحا بالتهاون في تحمل المسؤوليات أو بنهج نفس الأساليب التقليدية في هدر الطاقات والأموال والوقت دون نتائج، ودون تقييم للسياسات ودون تصحيح للاختلالات، وبما يحتم علينا أن نكون أكثر إلحاحا لأن بلادنا تتبئاً للدخول في استحقاقات تشريعية بعد أسابيع، مما سيجعلنا أمام تحدي حقيقي لتأكيد الصورة المشرفة التي أصبح ينظر بها إلينا العالم ومؤسساته. وفي هذا الإطار، فإن اختيارنا الديمقراطي أصبح لا رجعة فيه، خاصة بعد المراجعة الدستورية التاريخية التي دخلتها بلادنا.

لكن مع كامل الأسف، فإن المقدمات التي برزت لحد الساعة على مستوى الساحة السياسية وطريقة تدبير مرحلة الانتقال من طرف كل الفاعلين، ترسل الإشارات الصحيحة على أننا سنجعل من الانتخابات التشريعية القادمة محطة داعمة لبلادنا على المستوى الدولي.

إنني باسم الفريق الاشتراكي، أناشد كل الهيئات والمؤسسات المعنية إلى

الدستوري في التعليم، خاصة بالنسبة للطلبة الراغبين في التسجيل بسلك الماستر لأن نظام الانتقاء في غياب المروءة، أتاح الفرصة أمام المتلاعبين بإرادة الطلبة لتزييف الحقائق وتكريس الزبونية والمحسوبية، ومثل ذلك ما يحدث اليوم في كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بجامعة عبد المالك السعدي، حيث أن الطلبة متوقفون عن التسجيل في سلك الماستر ظلماً وعدواناً.

وشكرا السيد الرئيس على ساحة صدركم القليل، بارك الله فيك.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

نشرع الآن في معالجة الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة، وعددها 7 أسئلة، سؤال واحد منها آني موجه لقطاع التشغيل و6 أسئلة عادية موجهة لقطاع التشغيل والشؤون الاقتصادية والعامّة. السؤال الآني الأول حول متعاقد التكوين المهني المتخلى عنهم. الكلمة لأحد السادة المستشارين في الفريق الفيدرالي لتقديم السؤال.

المستشار السيد العربي حشي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

السادة المستشارين،

يعيش متعاقدو التكوين المهني المتخلى عنهم حيفا جراء إقصائهم من طرف مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل بعدما عملوا كمكونين متعاقدين لعدة سنوات. ورغم اجتيازهم ما يسمى بمباراة امتحان الكفاءة في شهر يوليوز 2010، حيث تم التشكيك في نتائجها، مما اضطر معه المكتب لإعادة الامتحان مرة أخرى في شهر أكتوبر 2010 لتدارك الموقف، لكن الامتحان الثاني سار في نفس مسار الأول، حيث أقصي عدد لا بأس به من المكونين المتعاقدين، كما أن هناك من تم التخلي عنه وطرده بشكل مباشر من التكوين المهني دون سابق تحذير أو إنذار، ليجد كل هؤلاء أنفسهم في الشارع بعدما قضوا سنين داخل التكوين المهني.

لذا، نساءلكم، السيد الوزير، عن التدابير التي تم اتخاذها لإحقاق حق المتعاقدين في الرجوع الفوري للمكونين المتعاقدين المتخلى عنهم إلى مراكز عملهم وإدماجهم في أسلاك التكوين المهني.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد وزير التشغيل والتكوين المهني للإجابة على السؤال.

السيد جمال أغاني، وزير التشغيل والتكوين المهني:

شكرا السيد الرئيس.

إدراك دقة المرحلة وتقديرها التقدير الجيد، بما يجعل التقدم المحرز اليوم في مواقع المغرب دوليا... لبلادنا في المكانة المرموقة التي نتوخاها جميعا. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لفريق الاستقلال.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

سعيد كل السعادة أن أتدخل باسم الفريق الاستقلالي للتطرق إلى قضية طارئة تستأثر باهتمام الرأي العام في هذه المرحلة الدقيقة التي تعيشها بلادنا، ونحن على مرمى حجر من تنزيل الإصلاحات الدستورية على أرض الواقع، وذلك من خلال الاستحقاقات التشريعية المقبلة التي تشد لها أنظار جميع شرائح المجتمع بتجلياته السياسية والجيلية.

لذا، نرى من واجبا أن نساهم كلنا في بعث روح الأمل في نفوس كل المغاربة وفي مؤسساتنا الدستورية وفي العمل السياسي، مرجعنا في ذلك المنجزات الهامة وغير المسبوقة التي حققتها الحكومة الحالية في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتي لا يمكن أن ينكرها إلا جاحد. منجزات ومكنسبات تدفعنا إلى الابتعاد على الخطابات السياسية والشعبوية والتيئيسية والبلطجية في بعض الأحيان، التي يعرفها المشهد السياسي من لدن البعض في هذه الفترة الدقيقة، والتي تستخدم فيها كل وسائل التجريح أحيانا، والتهديد والقذف المتاحة، والتي لن تؤدي مع الأسف إلا إلى فقدان الثقة في العمل السياسي وتعميق روح التنافر لدى المواطن من أي عمل إيجابي، على الرغم مما عرفته بلادنا من تطور في شتى المناحي ولن تشجع إلا على العزوف وعدم المشاركة في مختلف مجالات الحياة السياسية، الأمر الذي يضرب في العمق ما أتاحه الدستور الجديد من انتعاش ودينامية بتفاؤل يقطع مع سلوكات الماضي ويستشرف أفقا رحبا للمستقبل وذلك تماشيا مع ما يرتضيه المغاربة شعبا وملكا وكل القوات الحية والوطنية والتي كانت على الدوام والاستمرار تعيش هموم المواطنين إلى جانب العرش العلوي المجيد.

السيد الرئيس،

إننا في الفريق الاستقلالي المتشعب بقيم وأخلاق حزب الاستقلال العتيد، والذي نشبت بمرجعيتنا التاريخية وميثاق الكتلة الديمقراطية، لنؤكد مرة أخرى وننبه، إذا كان الأمر يحتاج إلى تنبيه، إلى خطورة هذا النوع من الممارسات التي أصبحت تهدد الممارسات والقوانين والأعراف السياسية ببلادنا.

وأخيرا، السيد الرئيس، أريد أن أنتهز هذه الفرصة لأشير إلى مسألة غاية من الأهمية، تتعلق بالمنع الذي يطال الطلبة من ممارسة حقهم

يستعصي عليه ولوج مراكز الاستشفاء ومن العار أيضا أن يبقى طفل دون أن يجد مقعدا بالمدرسة، إلى غير ذلك من القضايا التي نعتبرها من ضمن قضايانا الكبرى للبلاد.

لكن أنا أتساءل بدل أن يتم طرد هؤلاء المتعاقدين، كان من المفروض أن تتم محاسبة أولئك الذين عاثوا فسادا على مستوى هذا القطاع، وأنا أنتظر أن يتم في يوم من الأيام أن يتم الفحص عن تقارير، أنا أريد أن يتم الفحص والفضح، وأن يعرف المغاربة نتائج، أنا أعني ما أقول، وأن يعلم المغاربة نتائج تقارير الافتحاص بهاته المؤسسة، وأنا أؤكد أن ما سيؤول إليه الافتحاص أكبر وأكثر بكثير مما وقع بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

المستشار السيد عبد المالك أفرياط:

باقي، إذا سمحت لي، 30 ثانية. حكرتي علي أنا، حكرتي علي، السيد الرئيس، ما كين حتى مشكل.

السيد رئيس الجلسة:

لا ما بقي لك والو، شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

كما قلت كانت لنا ملاحظات كوزارة وصية، التعاقد في إطار التكوين المهني يتم مع المهنيين، ولا يتم.. وهنا أتفق معك في بعض الجوانب، لا يتم مع الشباب الذين يبحثون عن فرص الشغل.

ماذا يعني التعاقد مع مهنيين؟ يعني أن ناس كيجاروا المهنة في إحدى المقاولات ويأتون للعمل داخل مكتب التكوين المهني، يعني كتنكون عندهم الحرفة وكنكون عندهم التجربة المهنية.

نحن فوجئنا بهاذ الأعداد ديال 2400، والإدماج ديالهم ستكون له انعكاسات في المستقبل على جودة التكوين وعلى ما نريده للتكوين المهني أن يرفع التحديات في المستقبل القريب، خصوصا في المهن الصاعدة. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثاني الموجه إلى السيد وزير التشغيل موضوعه المعاهدة الدولية المتعلقة بالحرية النقابية وحماية الحق النقابي. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التحالف الاشتراكي.

المستشار السيد محمد عدا:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات المستشارات،

السادة المستشارين،

السيدة المستشارة المحترمة،

أشكركم الفريق الفيدرالي على طرحه لهذا السؤال. وللتذكير، كانت الحكومة قد وقعت معكم كمبركزية نقابية ومع بقية المراكز النقابية اتفاق ديال 26 أبريل، وجاء في محضر اتفاق 26 أبريل هو التزام الحكومة بتسوية وضعية المتعاقدين بمكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل.

وقبل أن أمر إلى جوهر سؤالكم، لا بد من الإشارة أن مكتب التكوين المهني يتمتع بالاستقلالية الإدارية في التسيير، كمكتب، كمؤسسة عمومية، وبمقتضى الاتفاق تم إدماج ما يناهز 2400 متعاقد داخل مكتب التكوين المهني، رغم أننا كوزارة وصية لنا ملاحظات حول الموضوع لأننا نعتبر أن التكوين المهني عنده شروط وظروف بيذاغوجية يتعين التقيد بها، وبالتالي كانت هناك اختلالات منذ البداية في الوصول بهذا العدد إلى 2400 متعاقد، هنا كين الإشكال.

بالنسبة للجانب الثاني، بعد الإدماج أو الاتفاق على إدماج هاذ 2400 عبر مجموعة من المراحل ومجموعة من المساطر والاتفاق مع وزارة الاقتصاد والمالية على مسطرة عملية الإدماج، طرح مشكل ديال حوالي تقريبا 100 متعاقد كانوا قد أنموا عملية التعاقد ديالهم مع مكتب التكوين المهني سنة 2009 وسنة 2010، لأن التعاقد اللي كان تدير مكتب التكوين المهني، كيديروا لمدة سنة، وطرح مطلب ديال أننا نحن الآخرين، هاذ 100، علينا أن يتم إدماجنا سواسية مع الآخرين.

يقول مكتب التكوين المهني، كما قلت، أنه مرت هناك بعض المساطر ديال التقييم، إلى غير ذلك، التي تقتضي ضرورة المرور منها، وهناك مساطر أخرى مع وزارة الاقتصاد والمالية، المشكل مطروح، وشخصيا توصلنا بالعديد من الرسائل من هؤلاء الشباب أو هؤلاء المتعاقدين الذين يعبرون عن الرغبة في الاستفادة على غرار بقية المكونين اللي استفادوا من الإدماج، اللي عددهم 2400.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب على الجواب.

المستشار السيد عبد المالك أفرياط:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

أريد في البداية أن أذكر أننا، ومن المفروض انطلاقا من مبادئنا، أن نتقاسم جميعا هموم وقضايا المغاربة. وأذكر في هذا الصدد أننا كنا قد طالبنا بعقد جلسة على مستوى اللجنة المختصة بهذا الموضوع، إلا أنه لم يتم ذلك.

لكن أقول بأنه من العار، ونحن نحمل جميعا هموم وقضايا أبناء شعبنا، من العار أن يبقى بيننا عاطل ومن العار أيضا أن يبقى بيننا مريض

87 فيها واحد الإشكال بسيط بالنسبة لنا، هي ديال الجنسية، أنه من حق أي واحد يمارس العمل النقابي ويكون مسؤول فيه، من أي جنسية مختلفة، فكنا تقدمنا في قانون النقابات المهنية حيننا هاذ مبدأ الجنسية باش نتوافقو مع الاتفاقية رقم 87، وعرضنا مشروع قانون النقابات المهنية على المركزيات النقابية، والقانون التنظيمي للإضراب، وكانت هناك مناقشات مستفيضة للموضوع مع الشركاء الاقتصاديين وكذلك الاجتماعيين، من غرف التجارة والصناعة، من الإتحاد العام لمقاولات المغرب، وغيرهم.

وبعد هذه المسطرة، كان الاتفاق خلال جولة الحوار الاجتماعي ديال أبريل الأخير، ثلاث مركزيات نقابية تقبل بالقانونين وترغب في مرورهم إلى المؤسسة التشريعية من أجل الحسم فيه، وأحلنا القانونين على الأمانة للحكومة. بقيت الاتفاقية رقم 87، التزمت الحكومة بمقتضاها أن تصدق عليها باعتبار أنه اليوم، وأعتقد من بعد الدستور ديال فاتح يوليوز ما بقي حتى شي مانع يمكن للمغرب يتقدم باش يصادق على هاذ الاتفاقية الدولية. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد اللطيف أومو:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير، ما ختمت به كلامكم هو بالضبط السبب الذي جعلنا نطرح السؤال حول ماذا تنتظر الحكومة المغربية من التعبير عن حسن نواياها، وتزكي بذلك الدستور الجديد، الذي اعتبر الاتفاقيات الدولية إحدى المرجعيات الأساسية الذي استندت إليها، بل اعتبرها جزء من تشريعه الوطني؟

طرحنا هذا السؤال لأنه بدأت السنة الاجتماعية والسياسية، وكما تعلمون السنة الماضية، رغم الحوار الاجتماعي عرفت تقبلات كثيرة، وبالخصوص في قطاع التعليم والصحة، وكادت أن تشمل كل القطاعات ديال الإضرابات.

حسب الإحصائيات المتوفرة، فإن الأسباب الرئيسية للمشاكل التي أدت إلى عرقلة تنفيذ مدونة الشغل هو:

- وجود خلل واضح بين الفرقاء الاجتماعيين؛

- غياب قواعد الحكامة والتوازنات في ضبط مفهوم مقالة الشغل ومفهوم أداء الشغل ومفهوم العمل النقابي.

فذلك، بدأنا الآن نشعر بأن هناك بداية حركات تكاد أن تشبه حركات السنة الماضية، وقد تكون أقوى، الذي يقع ضحية هذا النوع من الغليان غير المنظم هو أبناء الشعب، هو المدارس والتلاميذ، هم المواطنين. فذلك، نظن واعتقادنا أن مبادرة الحكومة المغربية إلى المصادقة على

إخواني المستشارين،

منذ مدة يتم الحديث عن قرب عرض مشروع قانون ينظم الإضراب تفعيلا للمبدأ الدستوري بهذا الخصوص، ولا نظنكم إلا جادين في هذا الباب، خصوصا وأن الوضع الاجتماعي يعرف توترا وعدم استقرار، رغم عمل الحكومة على مأسسة الحوار الاجتماعي ووضع إطار ناجح لتفعيله تدريجيا.

كما أن الحكومة سبق لها أن عبرت عن كونها عازمة على إعداد توقيع المغرب على معاهدة المنظمة الدولية للشغل، الخاصة بالحرية النقابية وحماية الحق النقابي. هذا التوقيع الذي لم يحصل حتى الآن، علما أن هذا التوقيع سيزيد من إشعاع المغرب داخل المنتظم الدولي ويجعله في مصاف الدول التي تتعامل إيجابيا مع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية.

وبما أن لهذه الاتفاقية علاقة مباشرة بتنظيم حق الإضراب بمقتضى قانون تنظيمي، فإنه كان لا بد من المبادرة إلى التصديق والتوقيع على الاتفاقية المذكورة قبل عرض القانون التنظيمي المنظم للإضراب، باعتبار أن هذه الاتفاقية إحدى المرجعيات الأساسية لكل قانون ينظم الإضراب.

لذلك، نسألكم، السيد الوزير، عن الأسباب التي حالت دون توقيع المغرب على معاهدة المنظمة الدولية للشغل الخاصة بالحرية النقابية وحماية الحق النقابي، والتدابير المتخذة لانخراط المغرب في هذه الوثيقة الدولية الهامة.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

شكرا للسيد الرئيس في فريق التحالف الاشتراكي على طرحه لهذا السؤال الذي نعتبره اليوم من الأسئلة المهمة، خصوصا بعد إقرار دستور فاتح يوليوز 2011 الذي شدد على أن المغرب ملتزم ويعمل ضمن منظومة الاتفاقية الدولية لحقوق الإنسان.

في هذا الجانب، الاتفاقية رقم 87 باش تؤكد أن كل المقتضيات ديالها تتوافق مع تشريع الشغل في المغرب، الحرية النقابية إلى غير ذلك، كنعكون مساس بالحرية النقابية، من المؤكد، أو تجاوزات، لكن كل، حرية العمل النقابي إلى غير ذلك من الأشياء.

في هذا الجانب، بذل مجهود على مستوى توقيع الاتفاقيات الدولية، من 2007 إلى 2011 صادق المغرب على 20 اتفاقية دولية، منها أربعة عربية و16 اتفاقية دولية لمنظمة العمل الدولية. بالنسبة للاتفاقية رقم 87، وكانت مطروحة في جدول الأعمال ديال الحوار الاجتماعي، وكان طرحنا هو ضرورة حل بعض الإشكاليات المطروحة، تعلق الأمر بالقانون التنظيمي لممارسة حق الإضراب، تعلق الأمر بقانون النقابات المهنية لأن الاتفاقية رقم

في سوق الشغل لم يتعد 74% بالنظر إلى عدد الأشخاص الذين تم إدماجهم من طرف المشغل، مقارنة بعدد الأشخاص الحاصلين على التكوين. أضف إلى هذا، ما توقف عليه قضاة المجلس للحسابات كثيرا وهو تفويت الوكالة لمجموعة دولية ما مجموعه مليونين و882 ألف و60 درهم، خصصت لتحويل الخدمات خلال الفترة ما بين 2007 و2008 دون التنصيص على أية مراقبة على مستوى الالتزام والتنفيذ.

والأنكى من هذا هو أن تأطير الدورة التكوينية التي تدخل في إطار برنامج تحويل الخدمات، أسندت إلى مستخدمين من الوكالة المشغلة نفسها.

إذن بما أن هذه المؤسسة تابعة لوزارةكم، فما هي الإجراءات الفورية التي ستقومون بها للضرب على أيدي المتلاعبين في هذا الملف؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

شكرا السيد المستشار المحترم على طرحه لهذا السؤال في إطار مهامكم الرقابية. وفي البداية، نحن لا نضرب على أيدي المتلاعبين، هناك القضاء، وإذا كان هناك تقرير للمجلس الأعلى للحسابات بهذه الخطورة التي ذكرتم في تعبيركم فيحال الملف على القضاء طبقا للقوانين الجاري بها العمل.

يجب الإشارة هنا للتوضيح، السيد المستشار المحترم، احنا تحملنا المسؤولية في 7 أكتوبر 2007، ولعلمكم إجراءات إنعاش التشغيل تم إقرارها في المناظرة الوطنية لسنة 2005 في عهد الحكومة السابقة. لما تحملنا المسؤولية لقينا واحد المجموعة من البرامج وهي ثلاثة: "إدماج"، "تأهيل"، "مقاولتي".

مقاولتي، والجميع يعرف هذا، 30.000 يصعب أي واحد يعرف عالم المقاولات أن يحدث 30.000 كهدف إستراتيجي، نحن لم نضع 30.000، شخصيا لم نضع 30.000، وكان أخرى بكم أن تراجعوا البرامج والأهداف التي قدمناها أمام مجلسكم الموقر، حيث وضعنا كهدف هو 1000 مقاولات في السنة فقط، 30.000 هاذيك كانت في عهد الحكومة السابقة، ويمكن تقولوا ولو من هنا ل 2020، واخا نعاودو برنامج "مقاولتي" ما غاديش يحقق 30.000، كن على يقين.

بالنسبة للجوانب اللي قلتو، السيد المستشار، 74% ديال الإدماج هي شيء إيجابي بجميع مقاييس المبادرات الإرادية لإنعاش التشغيل اللي كنتستهدف بالأساس إنعاش سوق الشغل.

جانب ثاني، السيد المستشار المحترم، تقارير المجلس الأعلى للحسابات غطت سنة 2006 ونهاية سنة 2008. اليوم إذا ابغيتي نعطيك المؤشرات اللي استطعنا نرفعو المعدل خلال ولايتنا بمعدل ما بين 10 إلى 13% ديال

الاتفاقية 87 من شأنه أن يساهم بشكل إيجابي في خلق ديناميكية لحل إشكالية الحكامة في علاقات الشغل بالشركاء الاجتماعيين. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

اتفق معك، السيد المستشار المحترم، في ما قلتم في المقاربة ديالكم. بالفعل يجب التقدم، بالنسبة لمقتضيات الدستور الجديد فيه واحد الإجراء مهم، أن المؤسسة التشريعية غدا سيكون لها أجل ديال المدة التشريعية ديالها للمصادقة وإقرار كل القوانين التنظيمية التي جاء بها الدستور الجديد، ومنها القانون التنظيمي لممارسة حق الإضراب، ومنها كذلك قانون النقابات المهنية.

وأعتقد أن هاذ القانونين بما يحملانه من مقتضيات، سيبسر على بلادنا وسيسمح لها بالتصديق على الاتفاقية رقم 87، ويكون كذلك مع التوجهات التي أخذها الدستور في ديباجته. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثالث موضوعه الوكالة الوطنية لإنعاش الشغل والكفاءات. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم السؤال.

المستشار السيد حفيظ وشاك:

شكرا السيد الرئيس.

لقد ضخت في ميزانية الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات أموال طائلة وعلقت عليها آمال كبيرة لإيقاد المغرب من أزمة الشغل، قبل أن يصدم الجميع بنتائجها الهزيلة، وذلك حسب ما ورد في التقرير الأخير للمجلس الأعلى للحسابات.

وفي الوقت الذي كان من المفروض في إطار برنامج "مقاولتي" أن تحدث الوكالة 30.000 مقاولات صغرى ما بين 2006 و2008، لم يتم خلق سوى 1415 مقاولات، أي بمعدل 5% فقط.

وقد أكد تقرير المجلس الأعلى للحسابات على سوء التدبير الطاعني على هذه الوكالة، خاصة برامج الدورات التكوينية التي انطلقت في الوكالة، إذ بلغت نسبة الهدر وعدم إنهاء المرشحين تكويناتهم نسبة 44%، رغم أن برنامج التكوين ابتلع ميزانية باهظة.

كما أن التكوين التعاقدى من أجل التشغيل لم يحقق ما كان منتظرا منه، بل ساهم في ضياع الأموال المخصصة للوكالة، حيث أن معدل الإدماج

ناقشوه...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

شكرا السيد المستشار.

في الواقع خص تصحيح بعض المعطيات، يمكن اخذتي التقرير ديال المجلس الأعلى للحسابات، ومن حقك، السيد المستشار... ولكن ما تردش علي، السيد المستشار، وإلا غادي تضطرنى لقول بعض الأشياء التي لا أريد الوصول إليها.

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار راه ما عندكش كلمة، احتراموا الضوابط ديال...

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

كما قلت التقرير الأعلى للحسابات إذا كانت فيه أشياء خطيرة، السيد المستشار المحترم، فيحال على القضاء ليقول كلمته فيه.

أنا قلت لك بالنسبة لمعدل المصاريف ديال الوكالة، على كل عملية إدماج هي ما بين 3000 و4000 درهم للفرد الواحد. لما كتقولو 74% فهادي نتيجة كأكد أنها إيجابية، (les déperditions) كابين وفي جميع أنحاء المبادرات، أنا عاد حيت من مراكش في هاذ الصباح، في اجتماع ديال الوكالات ديال التشغيل العمومية عبر العالم اللي حاضرة عندنا في الممتنى ديال مراكش، تعتبر هذه المؤشرات إيجابية، أكيد لا تستجيب، وهنا غادي يمكن نمشي معك لأكثر ما قلتيش هو أن العديد من إجراءات إنعاش التشغيل اللي لقيناها موجودة، عاد ابدينا كتحسنو منها، برنامج "إدماج" أدخلنا فيه الجانب ديال التغطية الصحية والاجتماعية، كان أولى بعضو في الفريق الاشتراكي أن يطرح هذا الجانب ديال الدفاع على الأجراء، كان أخرى أن ندافع، اسمح لي، كان أخرى أن ندافع على وجود عقود غير محدودة المدة، وهو الذي قمنا به مؤخرا من خلال برنامج "الاندماج المهني"، أما طرح الأسئلة للوصول لأشياء أخرى فلن أوجب عليها.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. السي وشاك، السيد المستشار وشاك، راه كايين ضوابط ديال الجلسة الله يرحم والدك احترامها.

شكرا السيد الوزير.

السؤال الرابع الموجه إلى السيد وزير التشغيل موضوعه "مدى أجرة استفادة الطلبة من التغطية الصحية الأساسية"، للمستشارين المحترمين السادة: عمر أدخيل، عبد الحميد السعداوي، الهاشمي السموني، لحسن بلصير، عياد الطيبي. الكلمة لأحد السادة المستشارين.

المردودية، كما قمنا مؤخرا بتصحيح بعض الاختلالات الحقيقية اللي عرفت في التدبير. سنة 2006 كانوا 26 وكالة اللي عند الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات، لا تغطي التراب الوطنين، اليوم 74 وكالة.

بالنسبة لبرنامج "إدماج": 237.361 إلى شتنبر 2011، بطبيعة الحال المجلس الأعلى للحسابات وقف على الاختلالات وطرق التدبير اللي فيها مساطر ما كانتش احترمت أو شيء من هذا القبيل، وللإشارة المقاوله التي أشترتم إليها تشغل، السيد المستشار المحترم، 4000 شخص.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب على الجواب.

المستشار السيد الحفيظ وشاك:

شكرا السيد الرئيس.

في الحقيقة، أنا السؤال ديالي كان واضح، السيد الوزير، أنا ما كتقولش البرنامج ديالك اللي قدمتي، قلت لك هذا التقرير ديال المجلس الأعلى للحسابات، تقول لي السلطة لأنك... احنا كنعرفو المساطر وكنعرفو الساط اللي كيمكن لها تحيل التقارير ديال المجالس الجهوية والمجلس الأعلى للحسابات كنعرفوها، ولكن هادي اختلالات، ضبطت من طرف قضاة، والقضاء ما معه مزاج، من المفروض عليكم أنكم تخبرونا أشنو قمتيو به في هاذ المجال هذا؟

تتقولو لي 74% أنها شيء جد إيجابي، معلوم إيجابي ولكن فيه ضياع ديال مليار ونصف، بلا ما تقول لي لا، السيد الوزير، براسك، عملية حسابية: عدد المدجمين من طرف المشغل مقارنة بعدد الأشخاص الحاصلين على التكوين، هذا يشكل في الإعتمادات المرصودة 74%، كتحصنا 26% القيمة المالية ديالها هي 10,5 مليون درهم. هذه عملية حسابية، إذا كانت شيء إيجابي، أتم كيف كتشوفوا الأمر هناك شكل آخر.

احنا البرنامج التكويني مثلا، برنامج التكوين راه احنا عارفين البرامج الموالية، لا نناقشها وما ندخلوش فيها، نعطي مثال البرنامج ديال 2008 اللي أتم متحملين فيه المسؤولية، تم انتقاء 7000 برنامج تنوع التكوين التأهيلي، تم انتقاء 7577 مرشح من طرف الوكالات على الصعيد الوطني، أنا كنعطيك أرقام، ما كتكلمش بكلمات فضفاضة، وما كتقولش بالأحرى، وقول لكم أنا الآن بالأحرى بكم على أنكم تضبطوا الأرقام وتعطيونا الجواب ديالكم مرقم و (chiffre)، والمقابل تناوع بالأموال، كما قلت لكم.

اختاروت لنا 7577، أنجزنا 57% منه، التقرير ديال المجلس الأعلى للحسابات تيقول لك الدورة التكوينية بدأت فيها 3472، اللي كملت يله 1500، هادي كلها برامج كان خصكم تعطيوها ما تم القيام به، ماشي البرنامج الموالي، البرنامج الموالي لا نناقشه، غادي يجي الوقت فاش غادي

الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي؟ وكيفية التدبير؟ وما هي المتطلبات المادية من الاشتراكات أو التمويل؟
بعد ذلك طلبنا تحكيم السيد رئيس الحكومة، وكان التوجيه في اتجاه البحث على الصيغة التي يكون فيها التأمين منخفض، فقمنا بدراسات لدى وكالات التأمين الخاصة وبان بالمقارنة مع القطب العمومي، رغم أن توجهنا كان هو أنه يؤمن الطلبة في القطب العمومي أي في (la CNOPS) أو (CNSS)، كان التوجه أنه العرض اللي كان ديال القطاع الخاص كان منخفضا وبإمكانية الطلبة ولوجه، وطرح إشكالية الإجبارية ووجدنا حل إشكالية الإجبارية، بعد ذلك صغنا مشروع قانون، هاذي تقريبا واحد 8 أشهر وأحلناه على الأمانة العامة للحكومة باش يمكن نخرجو بتأمين إجباري أساسي على المرض لفائدة فئة الطلبة من سن 16 حتى 35 سنة بمقتضى مشروع القانون اللي تقدمنا به.
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب على الجواب.

المستشار السيد عمر أدخيل:

شكرا السيد الرئيس، شكرا السيد الوزير.

السيد الوزير،

احنا وضعنا هاذ السؤال أولا نعرفو من خلال بطبيعة الحال اطلاعا على الموضوع ومن خلال اطلاعا على ما قتم به، ولكن الظرفية، السيد الوزير، لا تسمح الوقت كذلك لا يسمح لأن أولا بالنسبة للطلبة بصفة عامة لا بالنسبة للقطاع الخاص ولا بالنسبة للقطاع العام، هم في تزايد، وبالتالي تنمى بالنسبة لهذا المشروع الذي أتم تدبرونه حاليا، نتمنى أن يخرج إلى الوجود.

ثانيا، الإشكالية بالنسبة لمن سيدبر أو من سيكون مسؤول عن هذا المشروع أو من هي الجهة بالنسبة للتأمين، هل سيكون صندوق بالنسبة للقطاع الخاص أو القطاع العام؟ هذه مشكلة السيد الوزير ضروري أن تحل وبأسرع وقت.

ثالثا، ما هي الضمانات بالنسبة للطلبة بصفة عامة وبصفة خاصة بالنسبة ديال القطاع العام والقطاع الخاص؟ ما هي الضمانات التي حاليا هم موجودون فيها وبالأخص بالنسبة للضعفاء بالنسبة للطلبة اللي هما أبأؤهم ضعفاء وبالتالي لا يمكنهم التأمين أو وضع تأمين بالنسبة لأنبائهم.

أما فيما يخص بالنسبة للميسورين، فأظن بأنه تقريبا الأكثرية لديهم تأمين، ولكن نتمنى بالنسبة لشريحة المجتمع المغربي الضعيف هي التي تكون الأولى فيما يخص هذا الموضوع من أجل أن يكون الكل مستفيد.

شكرا السيد الوزير.

المستشار السيد عمر أدخيل:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين.
السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

التزمت خلال تقديمكم للميزانية الفرعية لقطاع التشغيل برسم سنة 2011 أمام لجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية بمجلسنا الموقر بأجراً توسيع مجال التغطية الصحية الأساسية لتشمل طلبة التعليم العالي، بطبيعة الحال العام والخاص، والآن ونحن على وشك نهاية ولاية الحكومة الحالية نسجل عدم تنفيذ الحكومة لالتزامها هذا، وخصوصا في الظرفية الحالية المتسمة بالاحتقان الاجتماعي الذي يعرفه الشارع المغربي.

لذا، نسألكم السيد الوزير: ما هي الأسباب التي حالت دون تنفيذ التزامكم المتعلق بإجراءات استفادة الطلبة من التغطية الصحية الأساسية؟

السؤال الثاني: ما هو آفاق تنفيذ هذا الالتزام؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب على السؤال.

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

شكرا السيد الرئيس والسيد المستشار المحترم من فريق الحركة الشعبية على طرحه لهذا السؤال الذي أعتقد يصب في اهتمامات الرأي العام، خصوصا موضوع التغطية الصحية الأساسية.

كما يعرف الجميع أقر المغرب نظام التغطية الصحية الأساسية وشرع في الأجرأة ديالو، كنا سنة 1997 حسب المؤشرات المتوفرة في حدود 13% ديال التغطية الصحية بالمغرب، اليوم وصلنا تقريبا لما يناهز 36-38%، لازالت لنا فئات لم يتم تغطيتها، من ضمنهم فئة الطلبة، من ضمنهم فئة سائقي سيارات الأجرة والشاحنات، والتي أتمى في ولايتكم التشريعية أن يتم المصادقة على مشروع القانون اللي غادي يخول للضمان الاجتماعي التغطية الصحية لهم والاجتماعية بعد أن صادق عليه مجلس النواب.

بالنسبة لفئة الطلبة، الفئة قمنا بدراسة أولية، ثم انطلقنا في دراسة أعمق، وصلنا إلى تقريبا ما يمكن تأمينهم إلى واحد 500 ألف طالب وطالبة، أي اللي غادي يكونوا في المراكز ديال التكوين أي باك+2، إلى غير ذلك.

كان هناك لجنة وزارية اللي اشتغلت على الموضوع تحت إشراف وزارة التشغيل والتكوين المهني ووصلنا في واحد المرحلة كيف يمكن تدبير هذا النظام؟ لمن يعطى؟ هذا هو الخلاف القائم، السيد الرئيس المحترم، وقع الخلاف واش يدبره الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي؟ واش يدبره

الاجتماعي الذي ظل مفتوحا مع المركزيات النقابية مع إشراك لجان مكونة من الشباب المعطل، وخاصة ممثلي المجموعات الوطنية لحاملي الشواهد العليا.

وفي هذا الصدد، فإننا في الإتحاد العام للشغالين، نسجل بإيجاب تجاوب الحكومة مع الملفات المطبئية وخاصة هذا الملف وخير دليل على ذلك نسبة الأرقام التي تم تسجيلها والمتمثلة في تشغيل الشباب العاطل وذلك بمختلف الإدارات العمومية والشبه العمومية والقطاع الخاص بعد إخضاعهم لمدة معينة من التدريب، تحملت فيها الحكومة كامل مسؤوليتها وذلك بتأهيل هذه الفئة للخوض في سوق الشغل والانخراط فيه، إلا أننا سنبقى متفائلين ونطالب برفع نسبة تشغيل حاملي الشهادات.

وفي هذا السياق، نتوجه إلى أرباب الشركات الكبرى والمقاولات بدعوتها للانخراط كلية في الإسهام بالدور الكامل المنوط بها في عملية التشغيل هاته التي نعتبرها برنامجا وطنيا بامتياز، وذلك راجع إلى كون هذا الملف يجب أن تتعبأ له كل الفعاليات من أجل النهوض ببلادنا اقتصاديا واجتماعيا، حتى نستطيع مواكبة التحولات التي يشهدها العالم في هذا المجال، لأنه لا يمكن الرهان على التنمية والتقدم بمعزل عن التأهيل البشري ومساعدته في انخراطه الكلي في سوق العمل والشغل.

ونحن مقبلين على تطبيق سياسة الجهوية المتقدمة، كما دعى إليها جلالة الملك وباركها ونصب لها خيرة الأطر الوطنية من أجل وضع تصوري متكامل لها لخلق توازن تنموي بين كافة الجهات ومن أجل الانخراط الكلي في سوق الشغل.

هناك مبادرة نسجلها بارتياح وذلك في إطار الخطى الحثيثة وبعد النظر والانسجام المتكامل في الرؤية والبرامج المستقبلية للبلاد للنهوض بها من أجل التنمية الشاملة، فإنه في هذا الإطار ندعو كافة الفاعلين في سوق الشغل إلى إنجاح هذه السياسة الجهوية الحكيمة التي بفضلها سنتمكن جميعا من تدبير ملف التشغيل وإعطائه ما يستحقه من عناية وصيانة وكرامة شبابنا.

لذا، نسالكم، السيد الوزير المحترم، عن التدابير التي تنوي الحكومة اتخاذها لمعالجة ملف التشغيل وفق منظور شمولي وعلى أساس اعتماد التشغيل في إطار الجهوية الموسعة التي أصبحت واقعا لا محيد عنه لبلادنا في تدبير سوق الشغل.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

شكرا السيد المستشار المحترم على طرحه لهذا السؤال المتعلق بما هي الإجراءات التي تعتمدها الحكومة تفعيلا للاتفاق الاجتماعي اللي وقعناه معكم

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

أنتفق مع السيد الرئيس على استعجالية تسريع الوتيرة. بطبيعة الحال خلال السنوات الأخيرة تم تأمين العديد من الفئات وإدخالهم نظام التغطية الصحية الأساسية، بقت عدة فئات أخرى، منهم إلى ابغينا نقولو الصناع التقليديين، منهم ذوي المهن المستقلة اللي لم نستطع نوصلو إلى إيجاد حل. بالنسبة لفئة الطلبة، اليوم مشروع القانون -كما قلت- أخذنا بعين الاعتبار القدرة ديال الطلبة للأداء وكذلك إمكانية الدولة لأنه كايته عندنا إشكالية، عندنا طلبة ممنوحين اللي كيمكن تكون (une ponction à la source) بمعنى في المنبع وعندنا طلبة غير ممنوحين، كيف يمكن أنك تضمن وكعرفو في نظام التغطية الصحية الأساسية، المبدأ هو المشاركة ديال الجميع أو المشاركة التضامنية وهذا هو المبدأ اللي قرره المشروع لما أقر مشروع التغطية الصحية الأساسية ببلادنا.

هذا مشروع كبير، كظن اليوم هناك خدمات تقدم للطلبة، لكن نظام التغطية الصحية اللي اقترحناه فيه إلى ابغينا نقولو سلة العلاجات هي سلة العلاجات اللي موجودة لدى الجميع وموسعة، أكيد الاستهلاك ديال فئة الطلبة ستكون خفيفة، ولهذا حتى المقادير التي اقترحها مشروع القانون أو مشروع المرسوم التطبيقي ديالو هي كعتقد 500 درهم في السنة نسبيا ضعيفة، ولكن بقي لنا إلى ابغينا نقولو في المرسوم اللي كتنداكرو فيه كيفية التطبيق ديال المبدأ، ما بين ممنوحين وما بين غير ممنوحين، احنا اقترحنا أنه إلى كانت شي مساهمة ديال الدولة ككل تمر عبر الجميع.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الخامس موجه للسيد وزير التشغيل موضوعه تشغيل الشباب العاطل. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد العزيز عزازي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد وزير التشغيل،

الأخت المستشارة،

إخواني المستشارين،

يعتبر ملف تشغيل الشباب العاطل وخاصة حاملي الشواهد من أهم الملفات الوطنية التي انكبت الحكومة على معالجتها في إطار برنامج الحوار

في 26 أبريل 2011؟

للتذكير وبارتباط مع السؤال الذي سبق حول دور الوكالة، كانت هناك مخططات اللي تم اعتمادها سنة 2005 خلال المناظرة الوطنية لإنعاش التشغيل، فكان علينا أولا تفعيلها لأن جزء منها كان لم ينطلق بعد كبرنامج "تأهيل" على سبيل المثال ما انطلق حتى 2007، وبقت سنة 2006 و2007 سنتين بياض.

قمنا سنة 2010 بتقييم المبادرات الإرادية وأنجزنا دراسات ميدانية حول البرامج المنتهجة، تعلق الأمر بالشباب المستفيد، تعلق الأمر كذلك بالمقاولات وكذلك لدعم تنافسية المقاولات لإحداث المزيد من فرص التشغيل، وخرجنا بواحد المجموعة من التوصيات والإجراءات، يمكن نقول أننا اليوم نتوفر على 18 إجراء كهم إنعاش سوق التشغيل وتعزيز حكمة سوق التشغيل ببلادنا وتحفيزه لأن هذه الإجراءات الدور ديالها هو تحفيز سوق التشغيل، ليست بديل لحركة سوق التشغيل، تحفيز وإقامة حكمة/

وبالفعل وصلنا باتفاق مع الإتحاد العام لمقاولات المغرب، وقعنا في 24 ماي 2011 تبعا لمحضرات الاتفاق الموقع مع المركزيات النقابية، في 24 ماي وقعنا على اتفاق اللي كهم وضع واحد جوج الإجراءات جديدة لإنعاش سوق التشغيل، ولكن إجراءات جديدة واللي كنستهدفو منها إنعاش ما نسميه العمل اللائق اليوم في المغرب، كان عندنا برنامج "إدماج" لم يكن يتوفر فيه الشباب على التغطية الصحية والاجتماعية لمدة سنتين إلى 3 سنوات، اليوم بمقتضى هاذ الإجراءات الجديدة أي شاب داخل مقولة إذا رغب صاحب المقولة في إبرام عقد غير محدد المدة، الدولة تتحمل 12 شهر ديال الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، يعني التشجيع على العمل اللائق.

الإجراء الثاني وهو جديد من نوعه، اللي كيستهدف فئة الشباب حاملي الإجازات، وملي كنعقول الإجازة، الإجازة العامة، الذين يجدون صعوبات كبرى في الاندماج في سوق التشغيل، تعلق الأمر بالوظيفة العمومية، تعلق الأمر بالقطاع الخاص، بفعل التكوين الأساسي اللي عندهم. اليوم بمقتضى الإجراء الثاني اللي كنسميوه "عقد الاندماج المهني"، يمكن لأي مقولة إذا قامت بتدريب هاذ الشاب لمدة 6 أشهر حتى 9 أشهر وتعطيه واحد المنحة ديال التدريب وتكونو، الدولة تمنح لها مبلغ...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب على الجواب.

المستشار السيد عبد السلام البار:

شكرا السيد الرئيس.

أعود إليكم، السيد الوزير، لأشكركم بدوري على التوضيحات الهامة، والتي لا نشكك في مدى اجتهادكم وجدبتكم في امتصاص البطالة داخل

المجتمع المغربي.

إن عمل الحكومة عمل مجدي ونافع ولا نشكك في أهميته، خاصة ونحن نعلم عدد مناصب الشغل التي تم خلقها لاستنباط غضب الشارع وغضب البطالة التي أصبحت فيروسا قاتلا، فنحن اليوم نشد بجرارة على الجهود التي قامت بها الحكومة في شخص وزير التشغيل، والذي لازلنا نطمح إلى المزيد، سيما ونحن نلاحظ وباستمرار عدد المظاهرات، عدد الاحتجاجات، سواء بياب البرلمان أو في باب العائلات أو المؤسسات العمومية، تطالب بالتشغيل، ومضمونه أن هناك عدة فئات حرمت من الاستجابة الحكومية، ونأمل إن شاء الله أن يتم الإفراج عن ملفاتها، سيما ونحن نعلم أن مجموعة التكوين التأهيلي، السيد الوزير، التكوين التأهيلي الذي صرفت الدولة عليه عدة أموال، ولكن لحد الساعة ومنذ أبريل 2011 لم يتم التجاوب مع هذه المجموعة، رغم أنها قدمت ملفها من أجل التوظيف، خاصة في وزارتي التعليم والصحة.

فما مآل هذه المجموعة التي أصبحت معلقة، تبحث عن الشغل وكلها آمال؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

تمة، وشكرا على ملاحظتكم السيد المستشار المحترم.

الإجراء الثاني، "عقد الاندماج المهني" كيستهدف -كما قلت- الشباب حاملي الإجازات العامة، اللي اليوم كيلقلو صعوبات في الإدماج داخل الوظيفة العمومية أو داخل القطاع الخاص. بمقتضى هذا البرنامج، الدولة تمنح لكل مقولة قامت بتكوين شاب لمدة 6 أشهر حتى 9 أشهر مبلغ 25.000 درهم، شريطة أن ينتهي التكوين بعقد غير محدود المدة، يعني دائم، يعني هنا كندخلو حتى في مسألة جعل المقولة، وهنا كنبغي نسجل بإيجابية تجاوب الإخوان في الإتحاد العام لمقاولات المغرب، ديال روح المقولة وصورة المقولة لدى الشباب المغربي.

هاذ الإجراءات بجوج، السيد المستشار المحترم، اللي بدأ في التنفيذ ديالهم ابتداء من 15 أكتوبر الحالي، غادي يكلفوا ميزانية الدولة 2,1 مليار ديال درهم، وباقي عندنا تقريبا 18 إجراء آخر، هاذ 18 إجراء أحد الإجراءات نعزم تفعيله خلال الأيام المقبلة، اللي كهم واحد الشراكة جديدة للبحث على فرص شغل إضافية في إطار العمل الجماعي والعمل التعاوني إلى غير ذلك، ولكن مازال مكملائنا الإجراءات المسطرية ديالو.

كيقاوا إجراءات أخرى تتعلق بالحكمة ومراجعة برنامج مقاولتي، وغيرها من الأشياء اللي تقتضي كذلك مراجعة بعض القوانين واقتراح

أريد أن أشكر السيدات والسادة المستشارون المحترمون من فريق الأصالة والمعاصرة على تفضلهم بطرح هذا السؤال. وأود أن أقول هنا بأن كما جاء في تدخل السيدة المستشارة بالطبقات الوسطى فهي تشكل أرضية أساسية، ويمكن أن نعتبر كذلك أنها تشكل هدفا أساسيا لجميع السياسات العمومية التي اتخذتها على عاتقها هذه الحكومة وذلك تنفيذاً للتوجيهات الملكية السامية التي وردت أساساً في خطاب العرش لسنة 2008، حيث تم وضع لجنة يترأسها السيد رئيس الحكومة من أجل تتبع مدى تحقيق الأهداف المسطرة من طرف صاحب الجلالة، وهي العمل على حماية وتوسيع الطبقات الوسطى في بلادنا.

وفي هذا الإطار، تم وضع إستراتيجية، فهي مبنية على ثلاثة ركائز: الركيزة الأولى، وهو العمل على الحفاظ على الفئات الوسطى عبر دعم وتقوية القدرة الشرائية عن طريق الزيادة في الدخل ديال الشرائح والموظفين والأجراء، والتخفيض المههم، الذي سجلتموه في القوانين المالية التي صوتتم عليها على الأقل الأغلبية، على الضريبة على الدخل بالنسبة لشريحة هامة من هذه الفئة.

تم كذلك رفع الغلاف المالي المخصص للمقاصة من أجل التحكم في معدلات التضخم، عكس ما جاء في تدخلكم، السيدة المستشارة، فوقع ضبط النسب ديال التضخم بحكم أن نسبة التضخم كانت 3,9% سنة 2008، وصلت إلى 1% سنة 2009 و0,9% سنة 2010، وهاد السنة إن شاء الله ما غادي نفوتوش 1%، إذن وقع تحكم في التضخم أي الزيادة في الأسعار - حتى تتمكن من المحافظة على القدرة الشرائية للفئات الوسطى. وثالثاً، عملنا كذلك على تقوية الحماية الاجتماعية من خلال:

- العمل على التأمين الإجباري على المرض؛
 - توسيع سلة العلاجات في فبراير 2009؛
 - العمل على تعميم التغطية الصحية، خصوصاً بالنسبة للفئات المعوزة، بحيث أن المساعدة الطبية اليوم طبقت في تادلة-أزيلال، وإن شاء الله طبقاً للتوجيهات الملكية من هنا لآخر السنة فهي ستطبق في جميع القرى وجميع المدن المغربية.
- وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد الوزير، الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب على الجواب.

المستشار السيد أحمد التوزي:

شكراً السيد الرئيس. في البداية أشكر السيد الوزير على الجواب ديالو، واحنا عندما نتكلم على حصيلة الحكومة، لا نتكلم على حصيلة الحكومة الحالية، أننا نقول على أن الحكومات السابقة كلها، السياسات التي طبقها أدت في فعل، لأن

مشاريع قوانين أخرى.

شكراً السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد الوزير.

ننتقل إلى الأسئلة الموجهة إلى الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون الاقتصادية والعمامة. السؤال الأول حول التدابير الكفيلة بالنهوض بالطبقات الوسطى، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشارة السيدة فريدة النعمي:

السادة المستشارين المحترمين،

تجمع كل الاقتصاديات المعاصرة على أهمية الطبقة المتوسطة كقاطرة لتحريك العجلة الاقتصادية وصمام الأمان في وجه الانحرافات والمغالاة بجميع أصنافها وصورها. ومن المعلوم أن هذه الطبقة قد حظيت بنصيب وافر من الاهتمام في مختلف خطب وتوجيهات صاحب الجلالة، كما أن حضورها كان بارزاً في مختلف التصريحات الحكومية والدراسات الاستشرافية التي قامت بها العديد من المعاهد والمنابر الوطنية، والتي خلصت في مجملها إلى ضرورة إعادة الاعتبار لهذه الشريحة الاجتماعية التي ظلت تتآكل وتزلق نحو الأسفل بفعل الارتقاعات المتتالية للأسعار والإجهاز المضطرد على قدرتها الشرائية.

كل هذه الأمور مجتمعة، السيد الرئيس، أدت إلى اضمحلال الطبقة المتوسطة، بحيث لم تعد سوى شعار يرفع بين الفينة والأخرى ولدغدغة مشاعرها واستجداء عطفها عند قرب كل حملة انتخابية.

السيد الوزير،

السيد الرئيس،

إن واقع الحال يؤكد ضهور واضمحلال الطبقة المتوسطة، فمن هنا نسألكم، السيد الوزير، عن الحصيلة بالأرقام ومجهودات الحكومة الحالية طيلة مدة ولايتها للنهوض بهذه الطبقة، وما هي الإجراءات العملية التي سخرتها وزارتك في هذا الإطار؟
وشكراً السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيدة المستشارة، الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب على السؤال.

السيد نزار بركة الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالشؤون

الاقتصادية والعمامة:

شكراً السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إشكالية حقيقية التي عاشها المغرب، المغرب عرف واحد التطور مهم، الحمد لله، بفضل الأوراش الكبرى التي أعطى انطلاقها جلالة الملك، التطور الذي عرفته بلادنا جعلت أن الدخل الفردي تحسن ب 4% سنويا، ويمكن نقولو بأن في هاذ 10 سنوات تضاعف الدخل الفردي في بلادنا، وهذا إنجاز مهم.

ولكن في نفس الوقت، كيخصنا نقولو بأن ملي شغنا المقارنة بالنسبة لأرقام المندوبية السامية للتخطيط بينت بأن شكون استفاد من هذا النمو؟ الذي استفادوا منه هم الفقراء، لأن تقلص نسبة الفقر من 14% إلى 9%، إذن وقع تحسن، تقلصت من 5 مليون إلى 2,5 مليون للفقراء، هذا تحسن مهم، والذي استفادوا منه كذلك الأغنياء، صحيح، لأن النسبة ديال الفوارق الاجتماعية بقيت نفسها، لم تتغير، إذن الأغنياء استفادوا، زادوا تغناو، والفقراء استفادوا لأن تقلص الفقر، ولذلك هذه الحكومة جعلت من الأوراش الكبرى التي خدمت فيها، وهو أننا نعملو باش نوسعو الطبقات الوسطى.

أولا، والإخوان التي هما عايشين معنا وتعرفوا هاذ الشيء أكثر مني، وهو أولا بالنسبة للوظيفة العمومية، الوظيفة العمومية ما كاينش موظف في المغرب التي ما تزدتتش له في هاذ الأربع سنوات 900 درهم في الشهر، والإخوان معنا ديال النقابات والتي هما لعبوا واحد الدور أساسي في هاذ المجال في إطار الحوار الاجتماعي، حققنا هذا إنجاز كبير، وأكبر إنجاز الذي حققناه وهو أن الحد الأدنى للأجور، الذي عمرو ما تطبق في الوظيفة العمومية، في هاذ الحكومة تطبق، بل أكثر من ذلك أدنى أجر في الوظيفة العمومية كان 1600 درهم، اليوم 2800 درهم في الوظيفة العمومية وفي الجماعات المحلية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالشؤون الاقتصادية

والعامة:

شكرا، عاد كنت غادي نتكلم على الضريبة على الدخل.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثاني والأخير موضوعه ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الدستوري لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد البكوري:

بسم الله الرحمن الرحيم.

طبقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يشرفني أن ألقى على مسامعكم السؤال التالي:
السيد الوزير المحترم،

العبرة بالنتائج، النتائج التي كئشوفوها الآن هو أن الطبقة الوسطى التي قئنتو على أنها دائما تلعب الدور الأساسي في استقرار البلد، تلعب كذلك دور أساسي فيما يخص النمو الاقتصادي، لأن هذه الطبقات بما توفره من إمكانيات مالية، يمكن لها أن تعمل على دوران آلة الإنتاج، لأن يكون عندها واحد الهامش ديال الاستهلاك.

ولكن السياسات الحكومية في رأينا منذ 15 سنة هي تدفع بهذه الطبقات الوسطى، التي هي صمام الأمان بالنسبة للدولة، تدفعها إلى التفجير، لأننا قئنا بتفجير الطبقات الوسطى، قئنا بتفجيرها عن طريق التضريب غير العادل، ولو أن الحكومة الحالية جابت ذاك المتقضى ديال فيما يخص الضريبة على الدخل، ولكن المنتج ديالو ما اعطاش ذيك الدفعة التي نريدها لهذه الطبقة الوسطى على أن تبقى طبقة وسطى التي هي كبيرة جدا في جميع المجتمعات.

المجتمع الغربي الآن فين ما امشيتو كئشوفوا أن الطبقة الوسطى هي الأساس بالنسبة للدولة، هي أساس الأمن، أساس الاطمئنان، أساس دعم الخزينة العامة للدولة عن طريق الضرائب، هي هذه الطبقة.

ولكن السياسات كلها منذ البداية كانت تتجه إلى تفجير هذه الطبقة، ونلاحظ الآن في المغرب واحد المسألة خطيرة جدا، السيد الوزير، وغادي تعرفوا هاذ الشيء، على أن عندنا واحد الطبقة غنية في واحد الغنى فاحش الذي لا يستقيم مع المغرب، واحد الغنى فاحش كاين طبقة جديدة من الشباب اغتنى بطرق، ملي كئشوف (Hammer) وكئشوف واحد المسائل عديدة في المغرب، ولكن كئشوفوا واحد الطبقة كثيرة جدا التي تعيش في الفقر، وهذه الطبقة هي التي تكون سهلة، هذه الطبقة الفقيرة وتوسع، هي التي تكون سهلة لأن ندغدغ مشاعرها ولأن نلعب بأفكارها... إلخ. نتمنى على أن الحكومة تتجه في إطار تقليص هاذ الدور الذي كتلعبو هاذ الطبقة الوسطى.

شكرا السيد الرئيس إن أطلت.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالشؤون الاقتصادية

والعامة:

شكرا السيد الرئيس، شكرا السيد المستشار على تعقيبه وتدخله الهام.

أنا أريد في هذا الإطار أن أوضح أن كما جاء في تدخل السيد المستشار، فالطبقة الوسطى فهي أساسية بالنسبة لاستقرار البلاد وبالنسبة للنمو الاقتصادي والاجتماعي، هذا لا أحد يمكنه أن يجادل فيه. وأنا متفق معكم كذلك ملي تتقولوا بأن في هاذ السنوات الماضية وقع

واحد الوقت معين اللي كان فيه رمضان، وبالتالي كان واحد الغليان في الأسعار، ولكن تعرفو جميع بأن هذا تيكون موسمي على حسب لأن في شهر رمضان تيكون واحد الضغط كبير على الطلب، وكتكون تلاعبات اللي تكلمتو عليها، وبالتالي هذا تيادي بنا إلى هذه الزيادات اللي هي غير معقولة في الأسعار، ولكن اليوم، الحمد لله، الأسعار عرفت واحد التراجع بالنسبة لأهم المواد الأساسية، بالنسبة للخضر وبالنسبة للفواكه، وهذا ما حددته المندوبية السامية للتخطيط.

أما بالنسبة للمواجحة، أولا بغيت نقول لكم بأن في مجال المراقبة كين واحد التنسيق كبير، واليوم سجلنا 6000 مخالفة في المجال ديال الارتفاع غير المشروع للأسعار خلال هذه السنة، كان من قبل في الحكومات السابقة ما تنفوتوش 3000 في السنة، إذن وقع واحد الضعف ديال هاذ العمل ديال المراقبة، ضاعفنا المراقبة.

النقطة الثانية، وهو قانون الأسعار اللي تكلمتو عليه راه ابدينا نطقوه، لأن هاذ القانون جاب 2 أفكار أساسية:

أولا، أننا جعلنا أن الغش في الجودة والغش في الوزن، فهو يعتبر زيادة غير مشروعة في السعر؛

ثانيا، جعلنا كذلك أن باش نضربو في المضارين ونواجهو المضارين بأن اللي قام بواحد المخالفة في هذا المجال في عوض ما يخلص 100 ألف درهم وصلناها ل300 ألف درهم، وجعلنا أنها تكون عقوبات إدارية، لأن الإشكالية اللي كانت قبل تيمشي ذاك الشيء لوزارة العدل أو للمحاكم وتيدوم تماك 6 أشهر، عام، عامين، وبالتالي ما تيكونش عنده الوقع على التاجر، اليوم جعلنا أنه تكون عقوبات إدارية أي في وقتها الواحد تخلص الذعيرة.

وثالثا، كين واحد المشروع قانون اللي صوتيو عليه، اللي هو أساسي، اللي هو القانون ديال حماية المستهلك، هاذ القانون ديال حماية المستهلك، لأن نقول لكم بكل صراحة، عندنا المراقبين ديال وزارة الداخلية وتيلعبوا واحد الدور جبار، ولكن المراقبين محدودين، كين 200 إلى 300 مراقب، راه إذا المواطنين ما اخناوش على عاتقهم المسؤولية باش هما يقوموا بالمراقبة ويقدموا شكايات في هاذ المجال، راه هي الحاجة الوحيدة اللي غادي تمكننا باش أننا نخلقوا واحد القوة كبيرة باش يمكن لنا نواجهو المضاربة في البلاد. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد لحبيب لعلج:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

لقد تم طرح هذا السؤال منذ ما يزيد عن سنة، ونظرا لما يكتسيه الموضوع من أهمية قصوى لدى المواطنين، نعيد طرحه اليوم لكونه يتطرق إلى إشكالية ما زالت قائمة، وتمثل في ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية، وبالخصوص الخضر والفواكه واللحوم الحمراء والبيضاء والأسماك وغيرها من المواد الأخرى التي هي ضرورية بالنسبة للمواطن في استهلاكه اليومي.

ويعلم الجميع أن من بين أسباب هذا الارتفاع في الأسعار هو تدخل المضربين والسماسرة، مما يؤثر بشكل كبير على القدرة الشرائية للمواطنين ويخلق نوعا من الارتباك في الميزانية المتواضعة للبطء منهم على الخصوص، وهذا ما أكدته، السيد الوزير، تقارير ومذكرات المندوبية السامية للتخطيط.

لذلك، نسألكم، السيد الوزير، عن الأسباب الحقيقية لهذا الارتفاع في أثمان المواد الغذائية الأساسية، إضافة إلى ما سبق ذكره: ما هو دور الأجهزة المكلفة بمراقبة هذه الأثمان بمختلف أسواق المدن المغربية؟ وما هي التدابير التي تعتمون اتخاذها للحد من تلاعبات لوبي المضربين والسماسرة في هذا المجال؟ وما مآل تفعيل قانون حماية الأسعار والمنافسة الذي صادقنا عليه جميعا؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب على السؤال.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالشؤون الاقتصادية والعامية:

شكرا السيد الرئيس، شكرا السيد المستشار والسادة المستشارون المحترمون على طرح هذا السؤال الهام.

وفي هذا الإطار، أريد أولا أن أذكر بأنه كما جاء في تدخل السيد المستشار أن بالنسبة لتطور الأسعار، فينبغي أولا أن نصنف المواد اللي تنتكلمو عليها. بالنسبة للمواد اللي هي مدعمة، فرغم الارتفاعات اللي عرفتها الأسواق الدولية ديال هاذ المواد، الأسعار ديالها، لا من حيث البوطاغاز ولا من حيث البنزين ولا من حيث المازوط ولا من حيث كذلك القمح والسكر، ففي المغرب بقيت أسعار المواد مستقرة، وهذا راه شيء إيجابي اللي تيساهم في حماية القدرة الشرائية للمواطنين وباش نخففو من غلاء المعيشة بالنسبة للمواطنين.

أما الأسعار اللي تكلمتو عليها فهي أسعار، ما يسمى بالأسعار غير المقننة، أي الأسعار الحرة اللي هي تحدد طبقا للعرض والطلب في السوق، هما اللي غادي يحددوا هاذ الأسعار.

صحيح أن كما جاء في تدخلكم أن هاذ السؤال تطرح هاذي سنة في

كيلو سكر، ما زدناش فيه، علاش؟ باش المواطن يبقى يمكن له يشري السكر، ما زدناش في المازوط، علاش ما زدناش في المازوط؟ كان يتخص المازوط يتباع ب11 درهم للتر، يتباع اليوم ب7 دراهم للتر، علاش؟ لأن اعتبرنا بأن إذا زدنا فيه غادي يتزاد في جميع المواد الأساسية، خصوصا المواد ديال التغذية، الفواكه، الخضر... إلخ، اللي غادي تمس القدرة الشرائية ديال المواطنين، خصوصا الفقراء منهم.

بغيت نقول كذلك في المجال ديال المقاصة، باش ما يوقع أي خلاف، كون كنا طبقنا حقيقة الأسعار، نتكلم على العبث، كون كنا طبقنا حقيقة الأسعار، كان أولا غادي يوقع واحد الإشكالية كبيرة في بلادنا وهو أن غادي يوقع تفكير الطبقات الوسطى، لأن شكون اللي تيسستافد أكثر من الدعم ديال صندوق المقاصة هم الطبقات الوسطى، 75% ديال الدعم تيمشي للطبقات الوسطى.

أما بالنسبة للأغنياء، أنا معكم في هاذ الطرح، وهاذ الشي علاش اقترحنا في المشروع الأول ديال قانون المالية أننا نديرو واحد صندوق ديال التضامن باش نسترجعو الدعم من الأغنياء باش يمشيو للفقراء في إطار التمويل ديال الدعم المباشر ديال "تيسير" وديال تمويل كذلك ديال المساعدة الطبية باش الفقراء نجعلو أننا نستثمرو اجتماعيا هاذ الدعم ونجعلو أننا نقلصو، وأكثر من ذلك أننا نحذفو التوريث الجيلي للفقير في بلادنا.

أنا بغينا أولاد الفقراء تعطى لهم نفس الفرص من أولاد الأغنياء، وتعطى لهم الإمكانية باش يمكن لهم يحسنوا ظروف العيش ديالهم، باش نعطيوهم الإمكانية ديال الارتقاء الاجتماعي.

وأخيرا، بالنسبة للكلام اللي تكلمت عليه، ما يتعلق بالتمدرس، أولا وقع تطوير ديال نسبة التمدرس ببلادنا.

ثانيا، غير باش نكونوا واضحين، النسبة ديال الدراري اللي تيمشيو للقطاع الخاص لا تقوت 8%، كان الهدف ديالنا 20%، راه احنا بعيدين على هاذ النسبة، وبالتالي الدولة المغربية من خلال التعليم العمومي فهي تقوم بمجهود كبير من أجل جعل المدرسة الوسيلة أو المحرك الأساسي للارتقاء الاجتماعي في بلادنا. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكر الجميع على المساهمة ديالهم في هذه الجلسة.

نرفع الجلسة بالنسبة للأسئلة الشفهية، ولنا موعد مع جلسة التشريع.

أود أن أذكركم بكلام الله سبحانه وتعالى في كتابه العزيز: (الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف). بمعنى أنه في تسيير الدولة الاجتماعية أو المجتمع، إطعام المواطن يبقى مادة أساسية أول الأمر، لا يأمن المجتمع بدون مأمنة الأكل والطعام، فهذا استوجب هذا الشيء في مناهجية الحكومة، أي حكومة كانت لا من اليمين أو من اليسار.

ثانيا، فيما يخص المواد الأساسية، نحن لا نريد أن نستمر في عبث كلنا ضده وهو تبرع أو استفادة طبقة معينة واستفادة طبقة من الأغنياء وذوي الدخل بالمقاصة، فهذا استوجب بصندوق المقاصة السرعة في أخذ القرارات في هذا المجال.

ثالثا هناك مسائل، اليوم ملي كنتكلمو عن القوة الشرائية ديال المواطن، راه كنتكلمو حتى على القوة ديال الصحة ديالو والتمدرس ديالو والتكوين ديالو، فهذا كتمناو، أتم قاتم اتزادت 900 درهم للموظف المغربي، راكم مع الأسف نسجل بكل امتعاض أن هناك تراجع في التمدرس، أنه كلشي ولي كيدي أولاده للمدرسة الحرة، للتعليم الحر، أن هناك التخصص ديال الطب، أن كلشي ولي كيمشي للمعالجة للخصوصي، فهذا أنه تغيرت تكاليف المعيشة لدى المواطن ونرجو أن تأخذ بعين الاعتبار ونحن على أبواب حكومة جديدة من المفروض أنه... شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالشؤون الاقتصادية

والعامة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا للسيد المستشار على تدخله الهام. أريد في هذا الإطار أن أطمئن السيد المستشار على أننا بحكم مرجعيتنا الدينية وبحكم كذلك قيمنا، فالأساس الذي اشتغلنا من أجله وهو خدمة المواطن والعمل على ضمان الكرامة للمواطن، لا من حيث الأمن الغذائي ولا من حيث الأمن الروحي ولا من حيث كذلك العمل الاجتماعي، وبالتالي في هذا الإطار أريد أن أوضح 3 ديال النقاط اللي جات في التدخل ديالكم:

النقطة الأولى، فهي تتعلق بمجال التغذية، هنا بغيت نذكر بأن تدار واحد المجهود هام من طرف الدولة، وأنا ذكرت به باش أن المواطنين يبقاو وتكون عندهم الإمكانية باش يوصلوا لهاذ المواد الأساسية. لنكونوا واضحين، بالنسبة للسكر مثلا، مادة السكر كان من المفروض أنه تزداد 5 دراهم لكل